تجربة الحكم المحلي التنموية في إمارة دبي

م.م أحمد عبد السلام عزت
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
ahmedhawrami91@uomustansiriyah.com

الملخص :

تعتبر إمارة دبي واحدة من الامارات السبع المكونة لدولة الامارات العربية المتحدة ذات النظام الفيدرالي ، وقد اعتبرت الامارة من التجارب الفريدة والمؤثرة في تجربة الحكم المحلي ذات الهيئات الفاعلة التي تعمل وفق منظور حديث ومتطور على اسس التنمية والتنمية الحديثة المستدامة ، ويأتي هذا التطور الى وجود هيئات محلية فعالة ومستقرة وكفؤة تسير اتجاها السياسي والمحلي والاقتصادي بالاتجاه الصحيح والمناسب في ظل بيئة سياسية مستقرة لاتشوبها مشاكل او اضطرابات .

حيث ساهمت الحكومة والادارة المحلية في إمارة دبي بتنفيذ تنمية واسعة وشاملة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية،وذلك لوجود قيادة سياسية تؤمن بريادة النمو والتنمية في تحقيق الازدهار والرفاهية ولتنفيذ ما تطمح اليه الادارة المحلية في تنفيذ سياستها الخاصة بالامارة. إضافة الى وجود قيادة سياسية مؤمنة بالتطور والريادة ولا تقبل الاّ بالمراتب الأولى في كل المجالات .

الكلمات المفتاحية : الحكم المحلي ، التنمية المستدامة، الاستثمارات ، دبي.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٨/٤	**تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/٢**	**تاريخ النشر: ١/ ٣/٢٠٢٥**

Local Governance Experience in the Emirate of Dubai

Assistant Lecturer Ahmed Abul Al.Salam Ezzat
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences
ahmedhawrami91@uomustansiriyah.com

Abstract:

The Emirate of Dubai is one of the seven emirates that make up the United Arab Emirates, which has a federal system. The emirate has been considered a unique and influential experience in the local governance experience with effective bodies that operate according to a modern and advanced perspective on the foundations of sustainable development and modern development. This development comes from the presence of effective, stable and efficient local bodies that move the political, local and economic direction in the right and appropriate direction in a stable political environment free of problems or disturbances. The government and local administration in the Emirate of Dubai have contributed to implementing broad and comprehensive development at various economic, social, human and political levels, due to the presence of a political leadership that believes in the leadership of growth and development in achieving prosperity and well-being and to implement what the local administration aspires to in implementing its own policy for the emirate. In addition to the presence of a political leadership that believes in development and leadership and only accepts first place in all fields.

Keywords: Dubai , sustainable development , Local government bodies , Investments .

المقدمة :

تعتبر إمارة دبي النموذج المثالي لتطبيق وتنفيذ التنمية على المستويات كافة ،حيث ساهمت الحكومة والادارة المحلية في إمارة دبي بتنفيذ تنمية واسعة وشاملة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية،وذلك لوجود قيادة سياسية تؤمن بريادة النمو والتنمية في تحقيق الازدهار والرفاهية ولتنفيذ ما تطمح اليه الادارة المحلية في تنفيذ سياستها الخاصة بالامارة ، وهذا ما حصل حيث أصبحت إمارة دبي بالمراتب الأولى في مجال (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العالمية المختلفة إضافة الى انها الأولى في مجال التنمية المستدامة والدولة الأولى في العالم من ناحية تطبيق سياسات الطاقة المتجددة والنظيفية. كل هذه العوامل جعلت دبي كمركز عالمي في الاقتصاد والتجارة والاعمال إضافة الى الطاقات المستدامة . كذلك فأن قطاعات السياحة والاستجمام تسهم بشكل كبير في دعم اغلب مجالات النمو التنمية البشرية والاقتصادية في إمارة دبي.

أهمية البحث :

يشير البحث الى أهمية مفادها ان التنمية هي من اسس استقرار اي نموذج حكم محلي في العالم وخصوصا في وقتنا الحالي ، حيث ان التنمية وبمختلف انواعها من الاهيمة بمكان بحيث اصبحث من اهم عوامل الاستقرار في تجارب الحكم المحلية الحديثة . ويمكن ان نلاحظ ذلك في تجربة حكومة دبي المحلية حيث ان وظائف قطاعات الحكمة المحلية في دبي تؤدي الدعم الكامل في تحويل الامارة الى نموذج يحتذى به .

إشكالية البحث :

يحاول البحث مناقشة والاجابة على الاشكالية التالية : على الرغم من ان مدينة او امارة دبي تسعى الى ان تكون من المدن المهمة والحديثة وايضا من المدن التي تعتمد على التقنيات الذكية الا ان هناك اشكالية تكمن في مدى استجابة الهيئات المحلية ذات العلاقة الى تلك التنمية وهل هناك تباطؤ فيما هو مقرر ومدروس في تطبيق التنمية ام هناك تراجع في تلك السياسات المقررة الخاصة بالتنمية والاستثمارات ؟

فرضية البحث :

ادت السياسات الحكومية المحلية في امارة دبي الى تحويل المدينة الى وجهة سياحية عالمية مهمة ، وكذلك اصبحت من المدن العالمية التي تعتمد على التنمية المستدامة في سياساتها .

منهجية البحث :

اعتمد البحث في سياقه الى إستخدام المنهج التأريخي الاستقصائي في ثنايا البحث لتبيان كيفية تطبيق التنمية كفكرة الى الاستخادم الفعلي المؤسساتي ، اضافة الى استخدام المنهج التحليلي الاحصائي .

المبحث الاول

ماهية الحكم المحلي والتنمية وانواعها

المطلب الاول: تعريف الحكم المحلي وانواعه

ان الحكم المحلي موجود منذ ان وجدت المجتمعات البشرية القديمة ومنذ نشأة القرى الصغيرة حيث كانت تلك القرى تجمعات بشرية لمناقشة وتصريف الشؤون الداخلية وتأمين الحماية للافراد . (هورامي ٢٠٢٠ ، ٥) .

الا ان الحكم المحلي لم يأخذ شكله القانوني المتعارف عليه الان الا بعد قيام الدول القومية الحديثة ، ان الاهتمام بالحكم المحلي كحقل اكاديمي بدأ بالظهور في اواخر القرن التاسع عشر . (معاوي ٢٠٠٩ ، ١٣) ولما ان اغلب المجتمعات تتميز بالطابع التعددي والفئوي وتتكون من جماعات مختلفة القوميات او المذاهب عندها يكون نظام الحكم المحلي هو افضل الحلول للدول او المقاطعات والكيانات التي تتمتع بالتنوع المذكور سابقا ذلك لانها ذات مطالب وامال سياسية وقومية مختلفة . (علي ٢٠١٢ ، ١١) .

ويعد مصطلح (الحكم المحلي) من المصطلحات التي يكون من الصعوبة بمكان تحديد تعريف ومفهوم شامل له وذلك لتباين اراء الباحثين والدارسين حول هذا المصطلح ، وقد ظهرت ثلاث إتجاهات في مجال تعريف الحكم المحلي ويمكن تلخيصها بالتالي : (الشيخلي ٢٠٠١) .

الاتجاه الاول : يضع تعريفا للحكم المحلي استنادا الى ما يمارسه الحكم من وظائف ، غير ان هذا التعريف لايعد جامعا وذلك لتعدد وظائف الحكم المحلي من دولة الى اخرى وطريقة ونوع النظام في الدولة وحسب مراحل التطور السياسي في كل دولة .

الاتجاه الثاني : ينظر الى اهداف الحكم المحلي والاساليب الفنية فيه وهذا ايضا يعد قاصرا بسبب ان الاهداف المرجوة للحكم المحلي تختلف من زمان الى اخر ومن مرحلة تأريخية الى اخرى .

الاتجاه الثالث : ينظر انصار هذا الاتجاه بعين الاعتبار الى جوهر نظام الحكم المحلي و هيكلته اي الجهاز الاداري لهذا النظام الذي يتكون من المجالس المحلية اضافة الى الجهاز التنفيذي للخدمات المحلية حيث يكون هذان العنصران اساس الحكم المحلي .

يعرف الحكم المحلي بأنه اسلوب في اللامركزية السياسية يستند على وضع دستوري يقوم فيه على توزيع الوظائف الحكومية (التنفيذية ، التشريعية ، والقضائية) بين حكومة العاصمة وحكومات الاقاليم او المقاطعات . (بطرس ١٩٧٧) .

المطلب الثاني : التنمية وانواعها

اما ما يخص التنمية فهو يعد من المفاهيم العالمية الحديثة في القرن الواحد والعشرين، وقد برز مفهوم التنمية بشكل اساسي بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تعد التنمية من المستلزمات الاساسية لإستكمال بناء اي دولة كذلك هي عملية ترافق الاستقلال الوطني لان التنمية عن طريقها يمكن إستثمار المواد المتاحة لدى المجتمع وتحفيز الجهد البشري لبناء الدولة وإزدهار الاقاليم .

والتنمية تهدف الى إحداث تغييرات هيكلية إجتماعية وإقتصادية لرفع مستوى المعيشة والقضاء على التخلف واحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي ، وتكون الدولة او الاقاليم والمقاطعات مسؤولة عن مدى نجاح التنمية بإستعمال امكانتها البشرية والمادية او حتى التشريعية . (الجابري ٢٠٠٩ ، ٢٢) .

إن مصطلح التنمية يعكس وجهات نظر مختلفة ، فالاقتصادي يشير الى التنمية بأنها (الانتاج الاقتصادي) ، ويرى الاجتماعي بأن التنمية هي التغيير والتطور في التركيبة الاجتماعية وبحياة الفرد ، ويرى باحثي الادارة بأن التنمية هي القدرة على القيام بكل الاعباء وتحت كل الظروف المتاحة . (سالم ١٩٩ ، ١١) .

وهناك عدة اراء وتعريفات حول مصطلح التنمية ، ومن تعريفات التنمية بأنها عملية مجتمعية واعية و دائمة وفق إرادة وطنية قد ترسمها الدولة او تقررها الاقاليم والمقاطعات من اجل إيجاد تحولات شاملة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية وتحسين مستمر لنوعية حياة المجتمع بصورة عامة . (الكواري ١٩٩٩) .

وقد عرفها البعض (اي التنمية) بأنها العملية التي يجري بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم النوعي في النواحي الاجتماعي والاقتصادية في المجتمع ويصاحب ذلك العديد من التحولات الجوهرية التي تشمل البنيان الاقتصادي . (عجمية ٢٠٠٠ ، ٥٢) .

من جهته عرف الخبير الاقتصادي الأمريكي (فيليب سوجل) مفهوم التنمية " بانها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى" (البدري ٢٠٢٤ ، ٧٤) .

كما وتتخذ التنمية عدة انواع واشكال حيث ان التنمية اصبحت علما واسعا تشمل على العديد من الصور والمفاهيم والدلالات بسبب توسع نطاق مفهوم التنمية الذي امتد الى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . وبالتالي فأن التنمية لها عدة انواع وهي:

١- التنمية السياسية : اشار العديد من الباحثين والكتاب بأن التنمية السياسية هي اساس التنمية وجوهرها ومنها تفرعت الانواع الاخرى من المصطلح ، حيث ان مشكلة التنمية في الاساس هي مشكلة سياسية وبالتالي فانها تتطلب إرادة سياسية جادة نحو تحقيق التطور في المجتمع والدولة ، حيث اذا ماتم تطبيق التنمية في الدولة فأنها تنطلق من الفعل السياسي كشرط اولي ، لان القضاء على الفقر والتخلف هي معركة سياسية من حيث مستلزماتها الاولية . (توفيق ١٩٨٨) .

٢- التنمية الاقتصادية : ان التنمية الاقتصادية هي حركة ديناميكية مستمرة ومتتابعة تهدف الى القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادي واسلوب الانتاج او تبني إستراتيجية إقتصادية حديثة ومتطورة تواكب التغيير الاقتصادي في العالم الحديث وتحقق هدف التنمية الاقتصادية . (شافعي ١٩٨٨) .

٣- التنمية الاجتماعية : ان التنمية بشكل عام تكون شديدة الارتباط بالبناء الاجتماعي الذي يتصف بالتعقيد وتشابك العلاقات. (النوري ١٩٩٠) حيث تلعب البنى الاجتماعية دورا في استقرار المجتمع من عدمه والتنمية الاجتماعية هي المرجع التي تؤدي الى تطور المجتمع إقتصاديا وسياسيا ، ويركز البعد الاجتماعي في التنمية على الفرد الذي يعتبر الجوهر في التنمية والهدف النهائي لها وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية

ومحاربة الفقر والتخلف وضمان الديمقراطية من خلال مشاركة المجتمع في إتخاذ القرار . (شعباني ٢٠١٤) .

المبحث الثاني

نموذج إمارة دبي في الحكم المحلي والتنمية

المطلب الاول : إمارة دبي والحكم المحلي

منذ ان نالت الامارات العربية المتحدة استقلالها من الاستعمار البريطاني اوائل السبعينات من القرن الماضي ، حتى طرح حكام الامارات السبع فكرة الحكم المحلي كأساس لادارة الامارات السبع المكونة للامارات العربية وذلك للخروج من الواقع المتخلف التي كانت تعيش فيه .

تم تبني نظام الحكم المحلي في إمارة دبي بموجب الدستور الاماراتي في العام (١٩٧١) ، حيث اصبحت إمارة دبي تمتلك صلاحيات واسعة من ناحيتي التشريع والتنفيذ ، حيث ان المادة (١١٧) من الدستور الاماراتي الاتحادي وضعت لكل إمارة من الامارات السبعة المكونة للاتحاد صلاحيات واسعة منها الحفاظ على الامن الداخلي لكل إمارة وتوفير وتطوير المرافق العامة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي فيها . اما ما يخص المؤسسات الموجودة في الامارة وهي كالتالي :

١- ديوان حاكم دبي : يمثل الواجهة الاعلامية لنقل الاخبار واخر التشريعات والقرارات الصادرة من قبل حاكم دبي (حكومة امارة دبي) .

٢- المكتب الاعلامي لحكومة دبي : تأسس في العام (٢٠١٠) في اطار مساعي تعزيز العمل الحكومي في دبي وإنشاء قنوات التواصل مع المواطنين والاعلام العالمي على حد سواء ، وعكس صورة العمل في الحكومة المحلية لدبي وتسليط الضوء على مسيرة التنمية في الامارة . (حكومة امارة دبي) .

٣- المجلس التنفيذي : يعد المجلس التنفيذي الجهة المختصة بإتخاذ القرارات الحكومية في إمارة دبي ، ومنها ما يخص الامن والنظام الداخلي وتحقيق التقدم الاقتصادي وتنفيذ السياسية التنموية داخل امارة دبي ومراقبة المشاريع و الاشراف عليها وإعداد مشروع الموازنة السنوية لامارة دبي . (قانون رقم ٣ ٢٠٠٣) .

٤- اللجنة العليا للتشريعات : تأسست هذه اللجنة في العام (٢٠١٤) ، لتتوافق مع الخطة الاستراتيجية لإمارة دبي من خلال تنظيم عملية اصدار التشريعات في دبي وتطوير العملية التشريعية لتتلائم مع طموحات الامارة المستقبلية .

المطلب الثاني : التنمية في إمارة دبي

بدأت خطط التنمية في إمارة دبي منذ الستينات من القرن الماضي عندما اقدم مجلس الامارات المتصالحة على انشاء العديد من اللجان والهيئات التي اسُند اليها مهام القيام بمشاريع تنموية سواء في إمارة دبي والامارات الأخرى وفي شتى المجالات ، وجاء صندوق التطوير في العام (١٩٦٥) كبداية جديدة في مراحل التنمية الشاملة، وقد ساهم ظهور النفط في الامارات العربية وخصوصاً في اماراتي دبي وابوظبي في بدء التعجيل بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في سبيل إحداث نهضة عمرانية كبيرة والتوجه نحو التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعند قيام إتحاد دولة الامارات العربية المتحدة في مطلع السبعينات دفُع بالمشاريع التنموية نحو الامام وفي كافة المجالات من التعليم والصحة والعمران والثقافة وغيرها. وفي غضون سنوات قلائل تحولت دولة الامارات وإمارة دبي على وجه الخصوص الى إمارة عصرية مزدهرة حتى بات يطلق عليها بعاصمة الامارات الاقتصادية . (ابو القرايا ٢٠١٤) .

على الرغم من العوائد النفطية الواعدة، كان هناك عدم قبول في كفاية الاستراتيجية المدعومة بالنفط بحد ذاتها للسماح لدبي ان تبقى على أوضاعها الاقتصادية في منطقة الخليج وكونها عاصمة اقتصادية مهمة على عموم منطقة الخليج. وشهدت فترة السبعينات وثمانينات القرن الماضي الاعتماد على الصناعات الثقيلة والاستثمارات الدولية خارج دبي كمصدر عائد ثانوي للأمارة، وكان هناك قلق من إمارة (ابوظبي) التي تبعد عن دبي بضع ساعات من حيث المسافة حيث دائما ما كان هناك وعي على محدودية امارة دبي من ناحية النفط واحتياطاته مقارنة مع إمارة ابوظبي التي تملك احتياطات نفطية هائلة والكثير من الموارد المرتبطة بالقطاع النفطي وتطويره، وكذلك الغنى والكفاية في العديد من الموارد مقارنة مع الامارة الجارة (دبي)، كما ان ابوظبي تملك العديد من المواد التي تصدرها الى خارج الامارة منذ بدايات العام (١٩٦٠) . (DIVDSON 2008)

وفي بداية التسعينات بدأت الاستراتيجيات المتعلقة بالنفط بأن تَضع تحت طاولة التساؤل بعد التغيير الذي حصل في أنماط استهلاك الطاقة من قبل الدول المستهلكة للنفط . حيث بدأ

تصدير دبي للنفط في الخارج بالانخفاض. وكان اللوم جزئياً يقع على مزيج من تشريعات مكافحة التلوث الناجم عن الاستخراجات النفطية في الغرب والإنتاج الجديد للنفط في أواسط اسيا وامريكا اللاتينية والذي بدأ يتدفق الى الأسواق العالمية مما جعل حكومة دبي تفكر في التوسع بالتنمية دون الاعتماد الكلي على القطاع النفطي وإعتماد بديل مستدام يحقق الطفرة النوعية التي ترغب بها حكومة الامارة بعيدا عن الاعتماد على تصدير النفط الذي يخضع اسعاره الى متغييرات مختلفة . (Davidson , 156) .

وبالنسبة للبنى التحتية التجارية في دبي فهناك توسع كبير فيها نهايات التسعينات وتحديداً منذ بداية عام (١٩٩٧) حيث تم انشاء العديد من مولات التسوق التجاري التي ساهمت في تطوير التنمية المحلية في دبي والعديد من هذه المراكز التجارية تكون تحت سيطرة المؤسسات شبه الحكومية او عن طريق عائلات التجار القدامى في الامارة مثلا مول (الامارات الكبير) تملكه عائلة (الفطيم) التي تمارس التجارة في دبي وتعتبر من العوائل الغنية المعروفة فيها ، وكذلك (مول الغرير) الذي تملكه عائلة (الغرير) المعروفة وكذلك مول (البرجمان) و (ابن بطوطة) و مول (الريف) الذي تملكه هذه العائلة ايضاً ، حيث ان حكومة دبي دائماً ما شجعت قيام مثل هذه المشاريع الكبيرة بتسهيلها للأفراد او المستثمرين الذين يشترون الأراضي في سبيل استثمارها لبناء مولات تجارية في دبي. وهو الامر الذي كان غائباً في امارة أبو ظبي حتى وقت قريب . (112-11 , Davidson) .

المبحث الثالث

المؤسسات التنموية في إمارة دبي ومستقبل المشاريع التنموية المستدامة

المطلب الاول : المؤسسات التنموية في إمارة دبي

تعد إمارة دبي من المدن الاسرع نموا في المشاريع التنموية حول العالم ، ونظرا للخطط التنموية الشاملة التي إتخذتها إمارة دبي منذ تأسيس الاتحاد فيها والى الان ، اصبح من الضروري وجود هيئات ومؤسسات خاصة بتنفيذ الخطط التنموية وهي :

١- دائرة التنمية الاقتصادية : تأسست الدائرة في العام (١٩٩٢) وهي هيئة تتبع حكومة دبي المحلية وتختص بوضع و إدارة الاجندة الاقتصادية لإمارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة . وتقدم هذه الدائرة كل الدعم الممكن لعملية التحول الهيكلي التي تشهدها إمارة دبي الى اقتصاد متنوع ومبدع هدفه الارتقاء ببيئة الاعمال وتعزيز مستويات النمو في الإنتاجية، وتعمل دائرة التنمية الاقتصادية ومؤسساتها على وضع الخطط والسياسات الاقتصادية التنموية وتعزيز نمو القطاعات الاستراتيجية وتوفير الخدمات لكافة رجال

الاعمال والشركات الدولية والمحلية. وتعتبر هذه الدائرة من الدوائر المتميزة في إمارة دبي. (دائرة التنمية الاقتصادية) .

٢- هيئة تنمية المجتمع : تهدف هيئة تنمية المجتمع في إمارة دبي الى جعل الامارة نموذجاً ملهماً لرفاه المجتمع من خلال خلق شبكة رعاية وحماية اجتماعية تشمل جميع سكان دبي ، والعمل من اجل تعزيز الهوية الوطنية والتقارب الاجتماعي وتأمين خدمات اجتماعية ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات المجتمع المستمرة وتطوير الموارد المناسبة للقطاعات كافة بالتنسيق والتعاون الوثيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية التي تلعب دوراً فعالاً في هذا الاطار. وتتولى الهيئة مسؤولية تنظيم وتطوير التنمية الاجتماعية في دبي والاشراف العام على تحقيق مخرجات القطاع الاجتماعي لتوفير الخدمات الاجتماعية، وذلك بهدف إنشاء إدارة متكاملة وكفؤة للتنمية والخدمات الاجتماعية في الامارة ، وتجمع هيئة تنمية المجتمع في دبي تحت مظلتها مجموعة من المؤسسات التنفيذية الخدمية . (هيئة تنمية المجتمع) .

٣- مكتب دبي للتنافسية : أنشئ مكتب دبي للتنافسية في دائرة التنمية الاقتصادية بدبي ليتولى مسؤولية إدارة كافة شؤون التنافسية الخاصة بإمارة دبي وذلك بالتنسيق مع الجهات المحلية والاتحادية والإقليمية والدولية. وكذلك وضع دبي في قائمة افضل المدن المتقدمة في العالم وجعلها اكثر مدينة تنافسية من ناحية الخدمات والإنجازات والازدهار الاقتصادي. ومع حلول العام (٢٠١٣) اطلق الشيخ (محمد بن راشد ال مكتوم) نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي مبادرة (دبي الذكية) لجعل إمارة دبي اسعد و اذكى مكان في العالم وكان مكتب دبي للتنافسية هو المشرف على هذه المبادرة وتم تأسيس (مكتب دبي الذكي) كملحق لمكتب دبي للتنافسية في العام (٢٠١٥) لتحويل إمارة دبي الى إمارة ذكية لتحقيق ما تصبو اليه رؤية القيادة وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية وبالشراكة مع القطاع الخاص. وذلك عن طريق تبني اخر إصدارات التكنلوجيا واختراعاتها لكي تكون دبي اكثر احترافية وامان وذكاء للساكنين والزوار. ومنذ تأسيس هذا المكتب تم اطلاق العديد من المبادرات الذكية منها (مبادرة دبي للمعلومات) و (مبادرة خارطة دبي للذكاء الاصطناعي) و (مبادرة دبي لتقنية المعلومات)، واحدث مبادرة تم اطلاقها في عام

(٢٠١٨) هي مبادرة جعل مدينة دبي (مدينة غير ورقية) من ناحية المعاملات وسرعة الإنجازات . (حكومة دبي ٢٠١٨) . ومن ضمن اجندة تحويل مدينة دبي الى مدينة ذكية فقد اطلقت الحكومة المحلية مبادرات عديدة في مجالات التحول الرقمي بلغ عددها ١٣٠ مبادرة بدأت منذ العام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٤ . ومن ضمن هذه المبادرات على سبيل المثال مبادرة (دبي بدون تعاملات ورقية) والتي تم العمل بها حتى نهايات عام ٢٠٢١ واصبحت دبي في لوقت الحالي مدينة بدون تعاملات ورقية وتركز في الجانب التقني في تمشية المعاملات وإنشاء العقود . (هيئة دبي الرقمية ٢٠٢٤) .

٤- مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار : تقدم هذه المؤسسة في دائرة التنمية الاقتصادية بدبي المعلومات الجوهرية والدعم اللازم للشركات الأجنبية التي ترغب بالاستثمار في الامارة . وتقدم مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار الارشادات والمساعدات العملية لكافة مسائل وقرارات الاعمال وكيفية إدارتها بدءاً من تحديد افضل الاشكال القانونية للشركات وصولاً الى التعرف على فرص الاستثمار إضافة الى تقديم شبكة واسعة من جهات اتصال القطاع الحكومي والخاص. وتتمتع مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار بالخبرات الفنية اللازمة والموارد لضمان سلامة الإجراءات ونجاح الشركات المستثمرة بدءاً من مرحلة التخطيط حتى مرحلة التطبيق والتنفيذ الفعلي للأعمال . وتكمن رؤية المؤسسة في تعزيز مكانة إمارة دبي كمنصة مثالية لمزاولة الاعمال ، وتوفير افضل الفرص للمبادرات الجديدة، وقاعدة أساسية لتأسيس ونجاح الشركات . وكذلك دعم وتحفيز واستدامة الاستثمار الأجنبي في دبي وضمان إدارة المشاريع والاعمال . (مؤسسة دبي للاستثمار ٢٠٢٣) .

المطلب الثاني : المشاريع التنموية والمستقبلية في إمارة دبي

اطلقت إمارة دبي في العام (٢٠١٦) خطة إستراتيجية تنموية شاملة تمتد على فترة ٣٠ سنة تتضمن فيها مشاريع تنموية مستدامة تخص التطوير والتنمية ، تعد خطة دبي الاستراتيجية ترجمة حية لأفكار و رؤية الشيخ (محمد بن راشد ال مكتوم) في بناء مدينة سعيدة ومتكاملة ، وقد شارك في إعداد هذه الخطة اكثر من (١٠٠) مسؤول من الجهات الحكومية المختلفة في الامارة ولقد اطلقت الخطة بتكليف الشيخ (حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم) ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي وبمبادرة من قبل الأمانة العامة للمجلس التنفيذي للعمل على تحديث خطة دبي الاستراتيجية والتأكد من

ترجمتها لرؤية حاكم دبي وموافقتها مع مخرجات الاجندة الوطنية وتعزيز دورها في توحيد جهود القطاعين العام والخاص والدفع بالجهود التنموية في إمارة دبي نحو المقدمة وتذليل التحديات التي تفرضها المرحلة القادمة ، حيث تعكس محاور خطة دبي الاستراتيجية تحقيق رؤيا القيادة في إيجاد مجتمع السعادة وتحقيق تطلعات المواطنين والمقيمين على حد سواء . (بلدية دبي ، ٤-٦) .

ومن المشاريع التنموية الجديدة هي خطة لتحويل قمة جبل (حتا) في الامارة الى جبل جليدي على ارتفاع ١٣٠٠م مع إنشاء خط تلفريك بطول ٥ كم وبناء فندق عالمي في المنطقة المذكورة ، وبدأ العمل فيه في العام ٢٠٢٢ حيث ستلعب تلك المشاريع دورا مهما في تعزيز السياحة الداخلية والاستدامة البيئية للمنطقة عبر تسليط الضوء على أهمية المحافظة على البيئة والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز جودة الحياة لأفراد المجتمع .

اضافة الى تطوير مطار دبي الدولي وجعله المطار الاكبر في العالم وفق رؤية دبي ٢٠٣٠ ، اضافة الى التطوير المستمر في الاستثمارات العقارية التي اصبحت تساهم بحوالي ٧٠% من الناتج المحلي للامارة بعد تقليل الاعتماد على النفط والعوائد النفطية الاخرى ، إضافة الى جذب الاستثمارات الأجنبية غير النفطية لدفع عجلة التنمية المحلية والاقتصاد في دبي الى الامام، التزمت إمارة دبي ببناء منتجعات سياحية فاخرة والاستثمار في القطاعات السياحية منذ منتصف التسعينات بالاستفادة من الشؤاطئ الرملية والبحار الغير عميقة نسبياً الموجودة في الامارة، حيث ظهرت كبديل رائع للدول المطلة على البحر المتوسط ، وفي الفترة الأخيرة أصبحت دبي كمركز عالمي للرعاية الصحية والسياحة التعليمية و إضافة الى إقامة المهرجانات العالمية واستضافة الاحداث الرياضية العالمية .

كما ن هناك مشاريع جديدة على مدينة سميت بدبي لاند (Dubai land) و هي مجموعة مشروعات طموحة تأتي في اطار خطة الامارة لاستقطاب (٢٥) مليون سائح في الأعوام المقبلة ، ويتضمن هذا المشروع مشروعات مصاحبة له مثل الفندق الفضائي وعالم الأطفال ومشروع عالم المراءة ومدينة دبي الرياضية ومجمع دبي للسيارات والقرية العالمية وكذلك مدينة دبي التراثية ومدينة دبي المائية . اضافة الى مشاريع اخرى جاري العمل عليها مثل انشاء بر دبي الحديث وانشاء اعلى برج في العالم ويكون البديل عن برج خليفة الحالي .

وفي العام ٢٠٢٣ اتفقت حكومة دبي مع ماركات عالمية مثل (بوغاتي) وشركة (جايكوب) لإنشاء ابراج سكنية تحمل اسم العلامتين التجاريتين ، إضافة الى العمل على إنشاء مدينة جديدة في العام ٢٠٢٤ تحمل اسم (مدينة القمر) بكلفة مالية ضخمة قد تصل الى ٥ مليار دولار على مساحة ٤٢ دونما تستهدف فيها محبي الفضاء مع وحدات سكنية تحاكي فيها تجربة العيش على القمر . (ماي بيوت نت ٢٠٢٤) .

كما يتم العمل ومنذ العام ٢٠٢٣ الى تطوير مدينة دبي القديمة في منطقة (الديرة) وتحويلها الى مدينة عصرية حديثة ضمن الخطط التنموية المستقبلية لامارة دبي وتحويل تلك المدينة الى اربع جزر صناعية على مساحة ١٥ كيلو متر حيث ستضم المنتجعات الفخمة والفنادق الحديثة ضمن المشروع .

الخاتمة :

تتمتع امارة دبي بالمكان المتميز في عالم اليوم ، وذلك نظرا لقيامها بتبني نظام الحكم المحلي والسعي الى تطويره عبر عدة قوانين وتشريعات ساهمت بمعظمها بجلب الاستثمارات العالمية اليها بعد ان بدأت أمارة دبي ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي بالتخلي التدريجي في الاعتماد على الاقتصاد الريعي (عوائد النفط) .

حيث كانت إمارة دبي رؤية مستقبلية نحو التقدم بإتجاه التنمية في القطاعات كافة بهدف الوصول الى مدينة عالمية متكاملة تعتمد فيها على التنمية الحديثة المستدامة والسعي بشكل دائم نحو المنافسة العالمية ، وهو ما ساهم فيه الكثير من القوانين المحلية لامارة دبي والتي سعت الى تذليل العقبات القانونية في جلب الاستثمارات الاجنبية في قطاع العقارات وقطاع السياحة والمرافق التنموية .

المصادر باللغة العربية :

١. ابو القرايا ، بشير سعيد . ٢٠١٤. " التنمية الاجتماعية في الامارات في عهد زايد" . مجلة اراء حول الخليج . العدد ١٣٦ .

٢. البدري ،عمار سعدون سلمان. ٢٠٢٤. الإرهاب وآثاره على حق الإنسان في التنمية – دراسة حالة داعش في العراق. مجلة الدراسات الامنية والمجتمعية. العدد الثاني .المعهد العالي للتطوير الامني والاداري.

٣. بطرس ، ظريف . ١٩٧٧ . *مبادئ الادارة المحلية وقضاياها في النظرية والتطبيق*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية .

٤. بلدية دبي – الرؤية والخطة الإستراتيجية لمدينة دبي ، التقرير الكامل .

٥. توفيق ، خالد . ١٩٨٨ . " التنمية بين العلم الغربي والرؤى البديلة ". مجلة التقدم . مؤسسة الفكر الاسلامي . العدد ٩٥ .

٦. الجابري ، علي عبد الكريم حسين . ٢٠٠٩ . دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والاردن . رسالة ماجستير (غير منشورة) . كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين .

٧. حكومة دبي ، المكتب الاعلامي على الرابط الالكتروني : WWW.MEDIAOFFICE.AE .

٨. حكومة دبي ، المكتب الاعلامي للديوان . https://mediaoffice.ae/ar .

٩. حكومة دبي ، تقرير مكتب دبي للتنافسية لعام (٢٠١٨) .
١٠.حكومة دبي ، دائرة التنمية الاقتصادية . على الرابط الالكتروني التالي : https://www.dubaidet.gov.ae/ar/ .
١١.حكومة دبي ، هيئة تنمية المجتمع . على الرابط الالكتروني : https://www.cda.gov.ae/ar/pages/ .
١٢.سالم ، فيصل . ١٩٩٩ . *الادارة العامة والتنمية* . جامعة الكويت .
١٣.شافعي ، محمد زكي . *التنمية الاقتصادية* . الطبعة الاولى . بيروت : دار النهضة العربية .
١٤.شعباني ، كمال بودانه . ٢٠١٤ . "اثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية". كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
١٥.الشيخلي ، عبد الرزاق ابراهيم . ٢٠٠١ . *الادارة المحلية : دراسة مقارنة* .الطبعة الاولى. عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع .
١٦.عجمية ، محمد عبد العزيز . ٢٠٠٠ . *التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية* ، جامعة الاسكندرية .
١٧.علي ، امجد . ٢٠١٢ . *النظام الفيدرالي كحل للمنازعات في المجتمعات التعددية* . الاسكندرية : منشأة المعارف للطباعة والنشر .
١٨.قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ ، إنشاء المجلس التنفيذي في دبي ، الاختصاصات الخاصة بالمجلس .
١٩.الكواري ، علي خليفة . ١٩٩٩ . *تنمية للضياع ام ضياع للتنمية* . الطبعة الثانية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
٢٠.معاوي ، وفاء . ٢٠٠٩. الحكم المحلي الرشيد كالية للتنمية في الجزائر . رسالة ماجستير (غير منشورة) . جامعة بالحاج خضر
٢١.النوري ، قيس . ١٩٩٠ . *افاق التغيير الاجتماعي والنظرية التنموية* . جامعة بغداد .
٢٢.هورامي ، احمد . ٢٠٢٠. التنمية والحكم المحلي في امارة دبي للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٨ . رسالة ماجستير (غير منشورة) . كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Abu Al-Qaraya, Bashir Saeed. 2014. "Social Development in the Emirates in the Era of Zayed". *Opinions on the Gulf Magazine*. Issue 136.
2- Ajamiya, Muhammad Abdul Aziz. 2000. *Economic Development: Theoretical and Applied Studies*, Alexandria University.

3- Ali, Amjad. 2012. *The Federal System as a Solution to Disputes in Pluralistic Societies.* Alexandria: Maaref Foundation for Printing and Publishing.
4- Al-Jabri, Ali Abdul Karim Hussein. 2009. The role of the state in achieving sustainable human development in Egypt and Jordan. Master's thesis (unpublished). College of Political Science - University of Nahrain.
5- Al-Kuwari, Ali Khalifa. 1999. *Development for loss or loss of development*. Second edition. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
6- Al-Nouri, Qais. 1990. *Prospects for social change and development theory.* University of Baghdad.
7- Al-Sheikhly, Abdul Razzaq Ibrahim. 2001. *Local Administration: A Comparative Study*. First Edition. Amman: Dar Al-Maysarah for Publishing and Distribution.
8- Boutros, Zarif. 1977. *Principles of Local Administration and its Issues in Theory and Application*. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
9- Government of Dubai, Community Development Authority.
10- Government of Dubai, Department of Economic Development.
11- Government of Dubai, Dubai Competitiveness Office Report for the year (2018). 21- Dubai Municipality - Vision and Strategic Plan for the City of Dubai, Full Report.
12- Government of Dubai, Media Office of the Court.
13- Government of Dubai, Media Office on the electronic link: WWW.MEDIAOFFICE.AE.
14- Hawrami, Ahmed. 2020. Development and Local Governance in the Emirate of Dubai for the period 1995-2008. Master's Thesis (Unpublished). College of Political Science - University of Baghdad.
15- Law No. (3) of 2003, Establishing the Executive Council in Dubai, Special Powers of the Council.
16- Moawi, Wafaa. 2009. Good Local Governance as a Mechanism for Development in Algeria. Master's Thesis (Unpublished). University of Belhadj Kheder.
17- Salem, Faisal. 1999. *Public Administration and Development*. University of Kuwait.

18- Shabani, Kamal Budana. 2014. "The impact of administrative control on local development". College of Humanities and Social Sciences. p. 83.
19- Shafei, Muhammad Zaki. *Economic Development*. First edition. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
20- Tawfiq, Khalid. 1988. "Development between Western Science and Alternative Visions". Al-Taqaddum Magazine. Islamic Thought Foundation. Issue 95.